

أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي في الشركات المساهمة المصرية (دراسة اختبارية)

د. أشرف السعيد عفيفي*

د. وليد محمد محمد السيد عبد الرحمن†

dr.ak.afify@gmail.com

ملخص:

نظرا لتعدد مستخدمي القوائم المالية، والاهتمام المتزايد ومستمر بالإفصاح والشفافية في القوائم المالية لتفي باحتياجات مستخدمي هذه القوائم، ولذلك فقد صدرت معايير دولية ومحلية لتنظيم العرض والإفصاح في القوائم المالية، هذا وقد تباينت نتائج الدراسات المحاسبية فيما يتعلق بتأثيرات المعاملات من الأطراف ذات العلاقة على المنشأة، فهناك دراسات ترى أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من المتوقع أن تؤثر إيجابياً على كافة أطراف التعامل وعلى الأداء المالي لشركات، وهناك من ترى أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من المتوقع أن تؤثر سلباً على أداء الشركات. لذلك استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأداء المالي، ولتحقيق

* مدرس المحاسبة بمعهد الوادي العالي للإدارة والمالية ونظم المعلومات بالقبليوبية

† دكتوراه الفلسفة في المحاسبة كلية التجارة - جامعة الزقازيق ، منتدب للعمل كمدرس

محاسبة بمعهد الوادي العالي للإدارة والمالية ونظم المعلومات بالقبليوبية.

هذا الهدف تم دراسة وتحليل الإطار النظري لكلا من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، والأداء المالي، وإجراء الدراسة الاختبارية فقد تم تجميع البيانات من (87) شركة من الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية لسلسلة زمنية قدرها خمس سنوات من عام 2014 حتى عام 2018 بواقع (435) مشاهدته، وقد توصلت الدراسة الاختبارية إلي وجود علاقة موجبة معنوية بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأداء المالي للشركات المساهمة المصرية.

الكلمات الأساسية: المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، الأداء المالي، الإفصاح المحاسبي.

(Abstract)

Due to the multiplicity of users of the financial statements, and the increasing and continuing interest in disclosure and transparency in the financial statements to meet the needs of the users of these statements, and therefore international and local standards have been issued to regulate presentation and disclosure in the financial statements. There are studies that believe that related parties transactions are expected to positively affect all dealing parties and the financial performance of companies, and there are those who believe that related parties transactions are expected to negatively affect the performance of companies. Therefore, the study aimed to test the relationship between related parties transactions and financial performance. To achieve this goal, the theoretical framework was studied and analyzed for both related parties transactions, and financial performance. To conduct a test study, data was collected from (87) joint stock companies listed in The Egyptian Stock Exchange for a five-year time series from 2014 to 2018 with (435) viewers, and the test study found a positive, significant relationship between related parties transactions and the financial performance of Egyptian joint stock companies.

Key words: Related Parties Transactions, Financial Performance, Accounting Disclosure.

■ مقدمة ومشكلة الدراسة:

نتيجة لتعدد مستخدمي القوائم المالية، فهناك اهتمام متزايد ومستمر بالإفصاح والشفافية في القوائم المالية لتفي باحتياجات مستخدمي هذه القوائم، ولذلك فقد صدرت معايير دولية ومحلية لتنظيم العرض والإفصاح في القوائم المالية، لتحسن من جودة المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم، ومن هذه معيار المحاسبة الدولي (*IAS*) رقم (24) والمتعلق بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، ومعيار المحاسبة المصري رقم (15) الأطراف ذوى العلاقة، ومعيار المراجعة المصري رقم (550) الأطراف ذوى العلاقة.

لقد حظي موضوع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة *Related*

Party Transactions (RPTs) على اهتماماً كبيراً خلال العقود الماضية وقد كان هذا الاهتمام من قبل الباحثين والمهنيين على حد سواء، وقد عرف معيار المحاسبة الدولي (24) (*IAS24*) المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بأنها "تحويل موارد أو خدمات أو التزامات فيما بين المنشأة المعدة للقوائم المالية وطرف ذي علاقة بغض النظر عن وجود ثمن تم تحميله لهذا التحويل أم لا" كما عرف المعيار الطرف ذا العلاقة بأنه "الشخص الذي، أو المنشأة التي لها علاقة بالمنشأة المعدة للقوائم المالية" وقد أفرد المعيار مجموعة من الشروط يجب أن تتحقق حتى تعتبر المنشأة طرف ذا علاقة وهي:

- أن تكون المنشأة والمنشأة المعدة للقوائم المالية أعضاء في نفس المجموعة (الشركة الأم والشركات التابعة).
- أن تكون شركة شقيقة أو مشروعاً مشتركاً للمنشأة الأخرى.

(أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي). د. وليد محمد/ د. أشرف عفيفي

- أن تمثل المنشأتين مشروعاً مشتركاً لنفس الطرف ثالث.
- أن تكون إحدى المنشآت مشروعاً مشتركاً لطرف ثالث، والمنشأة الأخرى شركة شقيقة للطرف الثالث.
- أن يسيطر على المنشأة منفرداً أو مشتركاً شخص ذو علاقة مع المنشأة.
- أن يكون لشخص ذو علاقة نفوذ مؤثر على المنشأة، أو أن يكون عضواً بالإدارة العليا للمنشأة أو المنشأة الأم.

هذا وقد تباينت نتائج الدراسات المحاسبية فيما يتعلق بتأثيرات المعاملات من الأطراف ذات العلاقة على المنشأة، حيث أنه قد تقوم المنشأة ببعض من أنشطتها من خلال الشركات التابعة أو الشقيقة وبالتالي قد تكون قادرة على التحكم في أو ممارسة تأثير جوهري على القرارات المالية والتشغيلية في المنشأة المستثمر فيها بما في ذلك ضمان التوريد وربما الحصول على ميزة سعرية، ولهذا فإنه قد تكون المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة سمه عادية للأعمال في عالم الأعمال في الوقت الحاضر ولا تشير إلى أي سلوك غير مرغوب فيه، إلا أنه من ناحية أخرى قد تقوم المنشأة بالدخول في معاملات مع منشآت ذات علاقة بشروط اقتصادية مغايرة للشروط الاقتصادية مع الأطراف المستقلة يكون لها تأثير سلبي على المنشأة (Pozzoli & Venuti, 2014) هذا ويمكن عرض وجهتي النظر كما يلي:

وجهة النظر الأولى:

تري أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من المتوقع أن تؤثر إيجابياً على كافة أطراف التعامل وعلى أداء وقيمة المنشأة، وتشير أدبيات المحاسبة في هذا الشأن إلي ما يسمى "فرضية المعاملة الفعالة" (*Efficient Transaction Hypothesis*) حيث تفترض أن توافر التفاعل والثقة بين الأطراف ذات العلاقة قد يؤدي إلي مجموعة من المميزات وهي: تخفيض تكاليف المعاملات، تخفيض مخاطر عدم التأكد من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات بين أطراف التعاقد، زيادة كفاءة استخدام الأصول، زيادة جودة أداء المعاملة من حيث الالتزام بالوقت والمواصفات، تحسين القدرة على اتخاذ القرارات (*Gondon et al., 2004; Cheung et al., 2009; Jian & Wong, 2010; Ryngaert & Thoms, 2012; Pozzoli & Venuti, 2014; Tsai et al., 2015; Fong, 2018; Wang et al., 2020*)

وجهة النظر الثانية:

تري أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من المتوقع أن تؤثر سلباً على أداء المنشأة، ولقد أشارت أدبيات المحاسبة في هذا الشأن إلي ما يسمى "دافع أو منظور المصادرة" حيث ينظر إلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أنها آلية لاستغلال موارد المنشأة وتحقيق المصالح الذاتية للإدارة حيث قد تنطوي على ما يلي: استخدامها في عمليات إدارة الربح، انخفاض جودة التقارير المالية من خلال زيادة حجب المعلومات، سوء استخدام الموارد (*Henry et*

al., 2007; Chin & Hsu, 2010; Limanto & Herusetya, 2017; Marchini et al., 2018a-b)

ومن خلال العرض السابق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل البحثي التالي:

س: هل تؤثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي في الشركات المساهمة المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية؟

■ هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى دراسة واختبار أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أداء المالي للشركات المساهمة في البيئة المصرية.

■ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من عدة عوامل واعتبارات أهمها:

1- يمثل هذا البحث محاولة لتفسير التأثيرات المحتملة للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي للمنشآت المصرية.

2- تعد نتائج الدراسة مهمة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، لأهميتها في اتخاذ قرارات الاستثمار المختلفة.

3- ندرة الدراسات العربية والتي تناولت موضوع الدراسة، حيث تركز غالبية الدراسات على الشركات المقيدة في أسواق الأوراق المالية في البلدان المتقدمة، وعليه فهناك ندرة في الدراسات المطبقة في الدول النامية مثل مصر.

(أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي). د. وليد محمد/ د. أشرف عفيفي

4- اختلفت النتائج حول تأثير الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي للشركات، وعليه فتعتبر الدراسة توثيق جيد لدور الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي للشركات المصرية.

■ خطة الدراسة:

لمعالجة مشكلة البحث وتحقيقاً لهدف البحث، سوف يتم تنظيم البحث على النحو التالي:

- القسم الأول: الدراسات السابقة واشتقاق فرضية الدراسة.
- القسم الثاني: الإطار النظري للأطراف ذات العلاقة.
- القسم الثالث: الإطار النظري للأداء المالي.
- القسم الرابع: الدراسة الاختبارية وتحليل وتفسير النتائج.
- القسم الخامس: خلاصة الدراسة ومجالات البحث المقترحة.

القسم الأول:

الدراسات السابقة واشتقاق فرضية الدراسة

سنتناول في هذا القسم من البحث الدراسات السابقة التي تناولت دراسة متغيرات الدراسة، ويمكن عرض تلك الدراسات وأهدافها ونتائجها كما يلي:

- دراسة (Chen et al., 2009):

(أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي). د.وليد محمد/ د.أشرف عفيفي

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأداء التشغيلي، أجريت الدراسة على 763 شركة صينية مقيدة ببورصة الأوراق المالية، خلصت الدراسة أنه عندما يتم السيطرة من قبل الأطراف ذات العلاقة في الشركة المقيدة ببورصة الأوراق المالية كلما ارتفع مستوى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة كلما كان الأداء التشغيلي للشركة أسوأ، هذا في حالة أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتضمن مبيعات أو قروض أو ضمانات ورهون عقارية أو عقود إيجار. وبالتالي، فهناك حاجة ضرورية لتحسين تنظيم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ومتطلبات الإفصاح عنها.

- دراسة (Munir & Gul, 2010):

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وأداء الشركة، وما إذا كانت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تستخدم في الشركات العائلية للإضرار بمصالح حملة الأسهم الأقلية، أجريت الدراسة على 462 شركة ماليزية. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وأداء الشركة، وأن هذه العلاقة تكون أقوى في الشركات العائلية من الشركات غير العائلية.

- دراسة (Lin et al., 2010):

هدفت الدراسة إلى اختبار، أولاً: وجود علاقة موجبة بين أداء الشركة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، ثانياً: وجود علاقة سالبة بين أداء الشركة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والتي تؤدي إلى الإضرار بمساهمي الأقلية

في الشركة، ثالثاً: أهمية نسبة التدفقات النقدية في الرقابة على حقوق المساهمين المسيطرين وهيكل مجلس الإدارة والملكية المؤسسية في تقليل التأثير السالب للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، ولإجراء الدراسة الاختبارية تم استخدام بيانات عينة مكون من 1209 شركات تاوانية مقيدة ببورصة الأوراق المالية خلال الفترة من عام 1996 إلى عام 2006، تؤيد نتائج الدراسة وجهة النظر أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (التي تكون في شكل شروط ائتمان غير منتظمة وضمانات قروض مفرطة) تؤدي إلى الاضرار بمصالح مساهمي الأقلية في تلك الشركات، وتوثر بشكل سلبي على أداء الشركة، وأيضاً أهمية نسبة التدفقات النقدية في الرقابة على حقوق المساهمين المسيطرين وهيكل مجلس الإدارة والملكية المؤسسية في تقليل الآثار السلبية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

- دراسة (Pozzoli & Venuti, 2014):

هدفت الدراسة إلى اختبار التأثير المزدوج المحتمل للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أداء الشركات، هل هذه المعاملات تبادلات تجارية سليمة تلبى لاحتياجات الاقتصادية للشركة؟ أم أنها تمثل أسلوب لاستغلال موارد الشركة كنتيجة لتعارض المصالح. تم إجراء الدراسة الاختبارية على عينة من الشركات الإيطالية المقيدة في البورصة خلال الفترة من عام 2008 وحتى 2011. وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين المعاملات بين الأطراف ذات الصلة وتحسن الأداء المالي للشركات، مما يتضح أنها تستخدم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في عملية إدارة الأرباح.

(أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي). د.وليد محمد/ د.أشرف عفيفي

- دراسة (Bona-Sánchez et al., 2017):

هدفت الدراسة إلى دراسة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، أجريت الدراسة على الشركات الإسبانية المقيدة ببورصة الأوراق المالية، خلصت الدراسة إلى أن أكثر من نصف الشركات الإسبانية المقيدة ببورصة الأوراق المالية تلتزم بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال فترة الدراسة، علاوة على ذلك تمثل 99.84% من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تكون بين الشركة وحاملي الأسهم، هناك تأثير سلبي للأبعاد المالية والتشغيلية والاستثمارية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على قيمة المنشأة يؤدي لإضرار الملاك المسيطرين بمصالح حملة الأسهم الأقلية، لذلك تتطلب الأمر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، من أجل حماية المستثمرين وزيادة ثقة السوق لتعزيز تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة.

- دراسة (Azim, 2018):

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الحوكمة وأداء الشركات في ظل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، استخدمت الدراسة بيانات 150 شركة عائلية مقيدة في بورصة كراتشي للأوراق المالية عن الفترة من 2004 وحتى 2014، اختبر الدراسة تأثير ثلاثة آليات للحوكمة (استقلال المدير غير التنفيذي، إدارة المالك، الملكية العائلية) كمتغيرات مستقلة على أداء الشركة كمتغير تابع، تم استخدام متغير المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة كمتغير منظم للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، خلصت الدراسة إلى أن

90 % من الشركات الباكستانية سجلت مستويات منخفضة لمؤشر استقلال المديرين غير التنفيذي، وأن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة لها تأثير إيجابي على أداء الشركة، في حين أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وإدارة المالك والملكية العائلية لها تأثير عكسي على أداء الشركة، وأيضا المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لها تأثير عكسي على العلاقة بين الملكية العائلية وأداء الشركة. ومع ذلك لا يوجد تأثير للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على العلاقة بين إدارة الملاك وأداء الشركة، وتفسير ذلك أن حوكمة الشركات تأثرها على أداء الشركات يكون أقل في ظل المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة والتي تمارسها الشركات العائلية في باكستان.

- دراسة (Marchini et al., 2018a):

هدفت الدراسة إلى اختبار ما إذا كان هيكل حوكمة الشركات الجيد قادر على التقليل من إدارة الأرباح التي تتم من خلال المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمتعلقة بالمبيعات. تم إجراء الدراسة على عينة من الشركات الإيطالية خلال الفترة من عام 2007 وحتى 2012، وخلصت الدراسة إلى أن التفاعل بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وحوكمة الشركات يرتبط ارتباطا سلباً بالاستحقاقات غير العادية، مما يشير إلى أن حوكمة الشركات الجيدة تقلل من الارتباط الموجب بين معاملات الأطراف ذات العلاقة والمتعلقة بالمبيعات وإدارة الأرباح.

- دراسة (Mahtani, 2018):

(أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي). د.وليد محمد/ د.أشرف عفيفي

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير المتطلبات التنظيمية المتزايدة والموجودة في الهند على الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية، باستخدام عينة من الشركات تكون تابعة للمجموعة (Group Companies) مقابل شركات أخرى غير تابعة لمجموعة (Non-Group Companies)، شملت الدراسة 78 شركة غير مالية (تمثل جزء من مؤشر الـ100 لبورصة بومباي)، أظهرت النتائج أن الشركات التابعة لمجموعة لديها معاملات تجارية مع أطراف ذات علاقة أكثر منه في الشركات غير التابعة لمجموعة، وهذا يؤكد على أن القوانين المنظمة للإفصاح في الهند حققت هدفها في تحسين الشفافية في اعداد التقارير المالية فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

- دراسة (Mahtani, 2019):

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير المعاملات (المبيعات والقروض والسلف) مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي، تم اجراء الدراسة على عينة مكونة من 66 شركة غير مالية مقيدة ببورصة بومباي للأوراق المالية وتتنمى لمؤشر 100 (BSE 100 index) خلال الفترة من عام 2009 وحتى 2015، وتتكون عينة الدراسة من شركات تكون تابعة للمجموعة (Group Companies) مقابل شركات أخرى غير تابعة لمجموعة (Non-Group Companies)، كما تؤكد النتائج أن المبيعات التي تتم للأطراف ذات العلاقة تؤثر بشكل إيجابي على الأرباح لكلا النوعين من الشركات، في حين أن القروض والسلف المقدمة لهم لها تأثير متفاوت على الأرباح ويتوقف على نوع الشركة تابعة لمجموعة أم غير تابعة

(أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي). د.وليد محمد/ د.أشرف عفيفي

لمجموعة، كما أن هناك علاقة موجبة بين الديون المدومة للفترة الحالية مع المبالغ المستحقة على الأطراف ذات العلاقة في الفترة السابقة. وأن هناك استخدام واسع لهذه المعاملات، وأن القوانين الحالية تحتاج إلى مراجعة لتعزيز الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

- دراسة (Diab et al., 2019):

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على قيمة الشركة. أجريت الدراسة على عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية عن الفترة من 2012 إلى 2017، خلصت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين المعاملات الأطراف ذات العلاقة على قيمة الشركة.

- دراسة (Wang et al., 2019):

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وأداء أفضل للشركة، أجريت هذه الدراسة على الشركات العاملة في بورصة تايوان عن الفترة من عام 1997 وحتى عام 2016، خلصت الدراسة أنه على الرغم من وجود علاقة سالبة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وأداء الشركة، في حين ان الشركات التي لديها تشابه كبير في سمات الصناعة أو درجة أعلى من التكامل الرأسي داخل مجموعات الأعمال تحقق أداء أعلى من خلال المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة.

- دراسة (Antwi & Kong, 2019):

(أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي). د.وليد محمد/ د.أشرف عفيفي

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أداء البنوك في غانا مقياساً بمعدل العائد على الأصول، استخدمت الدراسة عينة من البنوك المقيدة في بورصة غانا خلال الفترة من عام 2013 وحتى 2017. أظهرت النتائج أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لها تأثير معنوي سالب على أداء البنوك، كما تم استخدام متغيرات حجم مجلس الإدارة والرافعة المالية وحجم البنك كمتغيرات ضابطة للعلاقة، أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة وإداء البنوك، وأن هناك علاقة معنوية عكسية بين الرافعة المالية وأداء البنوك، وأن هناك علاقة معنوية عكسية بين حجم البنك وأدائه.

- دراسة (Wang et al., 2020):

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وكفاءة أداء الشركات التايوانية بعد تبني تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، أجريت هذه الدراسة على 627 شركات تايوانية عن الفترة من عام 2010 وحتى عام 2018، أظهرت اختبارات وجود علاقة موجبة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وكفاءة شركات العينة، وإن كانت أقل بشكل ملحوظ في فترة ما بعد تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وأن تغيير السياسات والقواعد المحاسبية يمكن يؤثر بشكل ملحوظ على المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وعلى أداء الشركات.

- دراسة (Souza et al., 2020):

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والافصاح وهيكّل المكية وأداء الشركات في البرازيل، تم تجميع البيانات عشوائياً من 3790 عقد من عقود المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة عن الفترة من 2010 حتى 2012. خلصت الدراسة إلى أن الشركات التي بها تضارب مصالح أكبر يكون لديها عدد أقل من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وبالتالي لا يوجد إساءة استخدام لهذه المعاملات، كما أن هناك معنوية سالبة بين قيمة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وأداء الشركة، بينما لا ينطبق الأمر على القيمة السوقية.

- دراسة (El Madbouly, 2020):

هدفت الدراسة إلى تحديد محددات المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وذلك في الشركات المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. اختبرت الدراسة فروض البحث على عينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وتشير نتائج الدراسة إلى: أولاً بالنسبة لعوامل حوكمة الشركات: وجود علاقة سالبة بين كل من الملكية الحكومية، وعدد الأعضاء الغير تنفيذيين في مجلس الإدارة والفصل بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وبين المعاملات مع الأطراف ذات لعلاقة، ووجود علاقة موجبة بين الملكية المركز والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. ثانياً بالنسبة للخصائص التشغيلية

للشركات: وجود علاقة موجبة بين كل من حجم الشركة والمعاملات من الأطراف ذات العلاقة.

- دراسة (Zimon et al., 2021):

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير إدارة الأرباح والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي للشركات في إيران، تم إجراء الدراسة الاختبارية على عينة مكونة من 108 شركة صناعية مقيدة ببورصة طهران عن الفترة من 2013 وحتى 2018، تم استخدام متغير ضعف نظم الرقابة الداخلية كمتغير منظم للعلاقة، خلصت الدراسة إلى وجود ارتباط سالب بين الإدارة الحقيقية للأرباح والوضع المالي للشركة، في حين أن هناك ارتباط موجب بين إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وقيمة الشركة. وتمشيا مع نظرية الوكالة تؤكد النتائج أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تضر بقيمة الشركة، لأن المديرين ربما يعتبرونها كآلية لاستغلال موارد الشركة. علاوة على ذلك، فإن الرقابة الداخلية الضعيفة لها تأثير منظم للعلاقة بين إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق وأداء الشركة.

يتضح بعد استعراضنا للدراسات السابقة أن هناك بعض الدراسات التي تؤيد وجود علاقة معنوية موجبة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأداء المالي منها: دراسة (Mahtani, 2019; Wang et al., 2020) والتي خلصت نتائجها على وجود علاقة موجبة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأداء المالي للشركات.

كما أن هناك بعض الدراسات التي تؤيد وجود علاقة معنوية سالبة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأداء المالي منها: دراسة (Munir & Gul, 2010; Lin et al., 2010; Bona-Sánchez et al., 2017; Azim, 2018; Marchini et al., 2018b; Wang et al., 2019; Zimon et al., 2021; Antwi & Kong, 2019) والتي خلصت نتائجها على سلبية العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأداء المالي للشركات.

في حين أن هناك دراسات أخرى تنفي أساساً وجود علاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأداء المالي للمنشأة منها: دراسة (Pozzoli & Venuti, 2014; Diab et al., 2019; Abdullatif et al., 2019) ودراسة (شرف، 2020) وجميعها خلصت نتائجها إلى عدم وجود تأثير معنوي للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي للشركات.

نستنتج بعد استعراض الدراسات السابقة عدم اتفاق نتائج هذه الدراسات حول منافع أو أضرار المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، فبعض الدراسات تؤكد استخدام الأطراف المسيطرة للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة كوسيلة لتحقيق منافع خاصة والإضرار بمصالح صغار المستثمرين، وهناك بعض الدراسات الأخرى تؤكد على أهمية تلك المعاملات للمنشأة في تحسين أدائها وتحقيق منافع لها من خلال تخفيض تكلفة تلك المعاملات وخصوصاً في الأسواق الناشئة (مثل: ماليزيا، باكستان، الهند). ونظراً لأن سوق الأوراق المالية المصرية تتصف بعدم الكفاءة، فيستلزم الأمر اختبار تأثير المعاملات مع

الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية في البيئة المصرية، وسوف يتم ذلك من خلال اختبار الفرضية التالية:
فرضية الدراسة: توجد علاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأداء المالي في الشركات المساهمة المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية.

القسم الثاني

الإطار النظري للأطراف ذات العلاقة.

استحوذت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على اهتمام كبيراً في الأونة الأخيرة من قبل الباحثين والمستثمرين والجهات التنظيمية، نظراً لكونها سبباً رئيسياً في الكثير من الفضائح المالية في كثير من الدول (*Gordon & Henry, 2005*).

نظراً لتوسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة يستلزم الأمر الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف

ذات العلاقة، للتأكيد على أن القوائم المالية للشركات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاح اللازمة.

أولاً: مفهوم الأطراف ذات العلاقة:

اتفق معيار المحاسبة المصري رقم (15) مع ما جاء بمعيار المحاسبة الدولي (ISA) رقم (24) في تعريف الطرف ذو العلاقة: "هو الشخص الذي له أو المنشأة التي لها علاقة بالمنشأة المعدة للقوائم المالية".

كما عرفت (معايير المحاسبة الأمريكية (ASC 850) الطرف ذي العلاقة: "بأنه أي طرف يسيطر أو يمكن ان يسيطر بشكل معنوي على إدارة المنشأة أو سياساتها التشغيلية إلى الحد الذي قد يمنع الشركة من المتابعة الكاملة لمصالحها، وتشمل الأطراف ذات العلاقة الشركات التابعة والمستثمر فيها بطريقة حقوق الملكية، الصناديق الائتمانية لصالح العاملين، والملاك الرئيسيين وأفراد الاسرة الإدارة أو الملاك الحاليين".

كما عرف (الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الأطراف ذات العلاقة: "تعد الأطراف ذات العلاقة إذا كان أحد الأطراف يملك القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو كان له تأثير كبير على الطرف الآخر عند اتخاذ قرارا مالية أو تشغيلية، أو كانت منشأة الطرف ذي العلاقة ومنشأة أخرى خاضعتان لرقابة مشتركة".

كما عرف (الدليل المصري لحوكمة الشركات) الأطراف ذات العلاقة: "كل من تربطهم بالشركة علاقة مباشرة أو غير مباشرة تتيح لهم التأثير على

قرارات الشركة سواء كانت تلك العلاقة من خلال مواقعهم في الشركة أو الشركات المرتبطة بها أو امتلاكهم نسبة مؤثرة من أسهم الشركة أو الشركات المرتبطة بها".

أما تعرف المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فقد عرف (الاتحاد الدولي للمحاسبين (*IFAC*) المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة: "هي تحويل الموارد أو الالتزامات بين الأطراف ذات العلاقة بصرف النظر عما إذا تم تسعيرها أم لا".

كما عرف معيار المحاسبة المصري رقم (15) المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة: هي تبادل الموارد أو الخدمات أو الالتزامات فيما بين المنشأة المصدرة للقوائم وطرف ذو علاقة بغض النظر عن وجود ثمن تم تحميله لهذا التبادل.

كما حدد معيار المحاسبة الدولي (*ISA*) رقم (24) متى يكون الشخص أو المنشأة لها علاقة بالمنشأة المصدرة للقوائم المالية:

- (أ) يعد الشخص أو أحد أطراف العائلة المقربين لهذا الشخص ذو العلاقة بالمنشأة المصدرة للقوائم إذا توافر في هذا الشخص أي من الشروط التالية:
- له سيطرة أو سيطرة مشتركة على المنشأة المصدرة للقوائم.
 - له نفوذ مؤثر على المنشأة المصدرة للقوائم المالية.
 - عضو في الإدارة العليا للمنشأة المصدرة للقوائم أو للمنشأة الأم للمنشأة المصدرة للقوائم.

(ب) تعد المنشأة ذات علاقة بالمنشأة المصدرة للقوائم إذا تحقق أي من الشروط التالية:

- أن تكون المنشأة والمنشأة المصدرة للقوائم أعضاء في نفس المجموعة.
- أن تكون المنشأة هي شركة شقيقة أم مشروع مشترك للمنشأة الأخرى.
- المنشأتين هما مشروعان مشتركان لنفس الطرف الثالث.
- أن تكون المنشأة إحدى المنشآت هي مشروع مشترك لطرف ثالث والمنشأة الأخرى هي شركة شقيقة لهذا الطرف الثالث.
- أن تكون المنشأة هي نظام لمزايا العاملين ما بعد الخدمة لصالح العاملين في إما المنشأة المصدرة للقوائم او لمنشأة ذات علاقة بالمنشأة المصدرة للقوائم. وإذا كانت المنشأة هي نفسها نظام مزايا العاملين فتعتبر المنشأة ربة العمل منشأة ذات علاقة بالمنشأة المصدرة للقوائم.
- أن يسيطر على المنشأة منفرداً أو مشتركاً شخص ذو علاقة بالمنشأة.
- إذا كان لشخص له سيطرة أو سيطرة مشتركة على المنشأة المصدرة للقوائم، نفوذاً مؤثر على المنشأة أو كان عضواً بالإدارة العليا للمنشأة أو الشركة الأم.

كما أوضح معيار المحاسبة الدولي (ISA) رقم (24) أنه يجب الأخذ في الاعتبار كل علاقة محتملة مع أي طرف ذي علاقة، لذلك نص على أنه لا يعد من الأطراف ذات العلاقة ما يلي:

(أ) منشأتان لمجرد أن لهما مديرا مشتركا، أو عضوا آخر من كبار موظفي الإدارة، أو لمجرد أن هناك تأثير مهم لعضو من كبار موظفي الإدارة لإحدى المنشأتين على المنشأة الأخرى.

(ب) مشاركان لمجرد أنهما يتقاسمان السيطرة المشتركة على مشروع مشترك.

(ج) الممولون، الاتحادات العمالية، المرافق العامة، الأقسام والجهات الحكومية التي لا تسيطر، أو لا تسيطر بشكل مشترك، أو لا تؤثر بشكل مؤثر على المنشأة المعدة للتقرير فقط بحكم تعاملاتها العادية مع المنشأة (رغم أنها قد تؤثر على حرية تصرف المنشأة أو تشارك في عملية اتخاذ قراراتها).

(د) العميل، أو المورد، أو مانح الامتياز، أو الموزع، أو وكيل عام تتعامل معه المنشأة بحجم أعمال كبير فقط بحكم التبعية الاقتصادية الناتجة عن ذلك.

ثانياً: مظاهر الاهتمام بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

هناك اهتمام دولي ومحلي بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ومن مظاهر الاهتمام بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والإفصاح عنها ما يلي:

- معيار المحاسبة الدولي (*ISA*) رقم (24) الأطراف ذات العلاقة:

حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (*IASB*) المعيار الدولي (*ISA*) رقم (24)، بهدف التحقق من أن القوائم المالية تتضمن الإفصاح اللازمة لجذب الانتباه إلى احتمالية تأثر المركز المالي والأرباح أو الخسائر بوجود الأطراف ذات العلاقة وبنتيجة المعاملات معهم وأرصدهم القائمة في

أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي. د.وليد محمد/ د.أشرف عفيفي

القوائم المالية المجمعة والمستقلة للشركة الأم أو الذين لهم سيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر على المنشأة المستثمر فيها.

فقد تطلب معيار المحاسبة الدولي (ISA) رقم (24) الأطراف ذات العلاقة على المنشآت ضرورة الإفصاح عن الآتي:

أ- العلاقات بين المنشأة الأم والمنشآت التابعة لها، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بينهما. كما يجب على أي منشأة أن تُفصح عن اسم المنشأة قابضة لها أو عن الطرف المسيطر النهائي إذا كان مختلفاً. وإذا لم يكن أي من المنشأة الأم أو الطرف المسيطر النهائي يعد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام، فإنه يجب أن يُفصح عن اسم أكبر منشأة قابضة تالية تقوم بذلك.

ب- العلاقة مع الطرف ذي العلاقة عندما توجد سيطرة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بين الأطراف ذات العلاقة، بالإضافة لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي 27 والمعيار الدولي للتقرير المالي 12 "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى".

ج- تعويضات كبار موظفي الإدارة بشكل إجمالي وذلك لكل المنافع سواء طويلة أو قصيرة الأجل، وأثناء الخدمة أو بعد إنهاء الخدمة.

د- المعاملات مع طرف ذي علاقة خلال الفترات التي تغطيها القوائم المالية، حيث يجب الإفصاح عن طبيعة العلاقة مع الطرف ذي العلاقة، بالإضافة إلى المعلومات عن تلك المعاملات والأرصدة الحالية، بما في ذلك الالتزامات الضرورية للمستخدمين لفهم التأثير المتوقع للعلاقة على تلك

(أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي). د.وليد محمد/ د.أشرف عفيفي

القوائم المالية. حيث يجب أن يتضمن الإفصاح كحد أدنى المعلومات التالية:

- قيمة المعاملات.
- قيمة الأرصدة الحالية، بما في ذلك الالتزامات، وشروطها وأوضاعها، بما في ذلك ما إذا كانت مضمونة، وطبيعة التعويض الذي سيقدم عند التسوية، وتفاصيل أي ضمانات مقدمة، أو مستلمة.
- مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها المتعلقة بمبلغ الأرصدة الحالية.
- المصروف المتعلق بالديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها المستحقة على الأطراف ذات العلاقة والمعترف خلال الفترة.
- ه- التعويضات المقدمة لموظفي الإدارة العليا من منشأة أخرى.
- و- يجب أن يتم القيام بالإفصاح المطلوبة بشكل منفصل لكل من الأصناف التالية:
 - المنشأة الأم.
 - المنشآت التي لها سيطرة مشتركة، أو تأثير مهم على المنشأة.
 - المنشآت التابعة.
 - المنشآت الزميلة.
 - المشروعات المشتركة التي تُعد المنشأة مشتركة فيها.
 - كبار موظفي الإدارة في المنشأة، أو المنشأة التي تعد أمّاً لها.
 - الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

- مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) قائمة معيار رقم (57) الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة:

حيث تناول المعيار افصاح الشركات عن العمليات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة، وكحد أدنى يلزم الأمر الإفصاح عن الآتي:

- أ- طبيعة العلاقة بين الأطراف ذات العلاقة.
- ب- وصف المعاملات التي حدثت خلال المدة محل الفحص، متضمنة مقدار هذه المعاملات - إن وجدت- وأي معلومات أخرى ضرورية لفهم تأثير المعاملات على القوائم المالية.
- ج- قيمة المعاملات لكل فترة من الفترات والتي تم اعداد قائمة دخل فيها، وتأثير أي تغيير في شروط المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على قوائم الدخل.
- د- الإفصاح عن المبالغ المستحقة للأطراف ذات العلاقة أو عليها في تاريخ اعداد قائمة المركز المالي، وكذلك شروط تلك المعاملات وطريقة تسويتها.
- هـ - يجب الكشف عن طبيعة علاقة السيطرة - في حالة إذا كانت المنشأة تخضع لملكية مشتركة أو سيطرة إدارية، وقد تؤدي وجود تلك السيطرة إلى نتائج تشغيل أو وضع مالي للمنشأة يختلف بشكل كبيراً عما إذا كانت المنشأة مستقلة-، على الرغم من عدم وجود معاملات بين الشركات.

- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام (IPSAS 20) الاطراف ذات العلاقة:

يهدف هذا المعيار إلى ضمان وجود افصاح عن العلاقات بين الاطراف ذات العلاقة عندما تكون هناك سيطرة، والافصاح عن المعلومات

المتعلقة بالعمليات التي تتم بين المنشأة وأطرافها ذات العلاقة في ظروف معينة، ومثل هذه المعلومات تكون مطلوبة لأغراض المسائلة، لتسهيل فهم المركز المالي والاداء المالي للمنشأة المعدة للتقارير بشكل أفضل. وأن القضايا الأساسية في الإفصاح عن المعلومات حول الأطراف ذات العلاقة هي تحديد الأطراف المسيطرة والمؤثرة بشكل كبير على المنشأة المعدة للتقارير، وتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها بخصوص المعاملات مع هؤلاء الأطراف، ويطبق هذا المعيار في منشآت القطاع العام (الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، (2008).

- معيار المراجعة الدولي (ISA) رقم (550) الأطراف ذات العلاقة:

حيث تناول المعيار الدولي رقم 550 مسئوليات مراجع الحسابات فيما يتعلق بالعلاقات والمعاملات الخاصة بالأطراف ذات العلاقة عند اجراء عملية المراجعة، فيما يتعلق باحتمال وجود غش وأخطاء في القوائم المالية، كما يتسع نطاق تطبيق هذا المعيار ليشتمل تطبيق معايير المراجعة الدولية رقم (240)، (315، 330) والمتعلقة بمخاطر الأخطاء الجوهرية المرتبطة بعلاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة.

- معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة

صدر معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة في يونية 2020، والذي يقتضي بضرورة الإفصاح عن العلاقات والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة القائمة بما فيها التعهدات - في

أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي). د. وليد محمد/ د. أشرف عفيفي

القوائم المالية المجمعة والمستقلة للشركة الأم أو الذين لهم سيطرة مشتركة أو نفوذ مؤثر على المنشأة المستثمر فيها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" أو معيار المحاسبة المصري رقم (17) "القوائم المالية المستقلة"، كما يسرى هذا المعيار أيضاً على القوائم المالية المنفردة.

وتتضح أهمية الإفصاح عن تلك المعاملات، نظراً لاحتمال تأثيرها على الأرباح أو الخسائر والمركز المالي للمنشأة، فقد تدخل الأطراف ذات العلاقة في معاملات قد لا ترغب الأطراف غير ذات العلاقة الدخول فيها، كأن تقوم المنشأة ببيع بضائع للشركة القابضة بالتكلفة ولا تسمح بمثل هذه المعاملات مع عميل آخر. كذلك فإن المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة قد لا تتم بنفس القيم التي تتم بها المعاملات مع الأطراف غير ذات العلاقة، وبالتالي قد يؤثر على تقييم مستخدمي القوائم المالية لنشاط المنشأة وتقييم المخاطر والفرص التي تواجه المنشأة.

- معيار المراجعة المصري رقم (550) الأطراف ذوي العلاقة:

هدف هذا المعيار إلى وضع معايير وتوفير إرشادات عن مسئوليات مراقب الحسابات وإجراءات المراجعة المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة والمعاملات مع هذه الأطراف بغض النظر عما إذا كان معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" يمثل جزءاً من إطار إعداد التقارير المالية المطبق، بحيث يجب على المراقب القيام بإجراءات مراجعة مصممة للحصول

على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بقيام الإدارة بتحديد الأطراف ذوي العلاقة والإفصاح عنهم وأثر المعاملات الهامة معهم على القوائم المالية. يتضح مما سبق اهتمام الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة بالإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة نظرًا لأهمية تلك المعاملات وتأثيرها على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي، وعلى جودة التقارير المالية وبالتبعية على قرار مستخدميها، وهل يمكن أن تستخدم المنشأة هذه المعاملات في تحسين قيمة الشركة وأدائها ومركزها المالي أم تستخدمها الإدارة في عملية إدارة الأرباح بهدف الغش والاحتيال والاضرار بأصحاب المصالح الأخرى في الشركة.

القسم الثالث

مفهوم الأداء المالي وأهميته:

يعتبر قياس الأداء من القضايا التي حظيت على اهتمام كبير سواء من قبل الباحثين أو الإدارة أو المستثمرين، ويرجع ذلك إلى أهمية الأداء المالي، باعتباره سبيل المنشأة نحو التطور والنمو الاستمرار، كما يوفر الأداء المالي رؤية عن أداء إدارة المنشأة في استغلال مواردها المتاحة الاستغلال الأمثل وتحقيق مستوى أرباح مرضى، كما يمكن استخدام المؤشرات المالية للأداء في قياس معدل تحقيق الأهداف المخططة لها وتحديد تحديد انحرافات الأداء الفعلي عن الأداء المخطط (الخطيب، 2009؛ عبد المنعم، 2020)

فقد عرف (عبد المحسن، 1999) الأداء: "بأنه المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها".

كما عرف (عبد المحسن، 1999) عملية تقييم الأداء: "بأنها قياس الأداء الفعلي (ما أدى من عمل) ومقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها حتى تتكون صورة حية لما حدث ولما يحدث فعلاً ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعية بما يكفل اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الأداء".

كما عرف (عبد المنعم، 2020) الأداء المالي: "هو مدي نجاح المنشأة في استغلال الموارد المتاحة لديها بكفاءة، وتحقيق مستوى مرضي من الأرباح".

ولتحقيق هدف تقييم الأداء ظهرت الكثير من الأساليب المختلفة منها معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الاستثمار، عائد السهم العادي، القيمة الدفترية للسهم، صافي رأس المال العامل، نسب السيولة والنشاط والرافعة المالية. يعتبر معدل العائد على الأصول أحد أهم المقاييس الأساسية للربحية، حيث يعبر عن العلاقة بين أرباح الشركة وحجم الأموال المتاحة لإدارتها، حيث يقيس هذا المعدل القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة بغض النظر عن طريقة تمويلها (عفيفي، 2017).

ونتيجة الاهتمام بتعظيم قيمة المنشأة وتعظيم ثروة حملة الأسهم، ظهرت مقاييس متعلقة بالقيمة، ومن أشهر المقاييس التي ظهرت لقياس قيمة

المنشأة مدخل القيمة الاقتصادية المضافة *Economic Value Added (EVA)* حيث نال اهتمامًا كبيرًا كأحد مقاييس الأداء المالية التي يمكن استخدامها في قياس وتقييم أداء المنظمات ويرجع الفضل فيه إلى إحدى شركات الاستشارات الأمريكية تسمى *(Stern and Stewart & Co.)*. وتم استخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة كمقياس دقيق للأداء وللقيمة المحققة لحملة الأسهم وللتعبير عن واقع المنشأة الاقتصادي كأحد أهم المعلومات التي يجب أن يتم قياسها لتلبية احتياجات المستخدمين *(عفيفي، 2017)*.

كما ظهرت مقاييس أخرى تعتمد على القياس المالي وغير المالي للشركة وكان من أشهر هذه المقاييس بطاقة الأداء المتوازن *(Balanced Scorecard)* على يد *(Kaplan & Norton, 1992)*، ثم توالى الكثير من الكتابات عن بطاقة الأداء المتوازن باعتبارها أسلوب متطور لتقييم الأداء.

▪ أهمية قياس الأداء المالي للشركة:

هناك أهمية كبير لقياس الأداء المالي للشركات يمكن توضيحها كما يلي *(الخطيب، 2009)*:

- أداة لترشيد القرارات الاستثمارية وتوجيهها نحو المجالات التي تحقق معدلات أرباح مرتفعة.
- أداء للتعرف على حقيقة الوضع المالي الحقيقي للشركة، وتحديد نقاط القوة والضعف.

- أداة للكشف عن المعوقات والثغرات التي تمثل خطر على الشركة وتهديد مستقبلها.
- أداة لدفع الإدارة نحو بذل المزيد من الجهد لتحقيق نتائج الأداء المطلوبة.
- أداة رقابية تمكن المستثمرين من متابعة نشاط الشركة باستمرار، سواء من حيث السيولة أو الربحية أو المديونية أو تطور أداء الشركة وأثرها على سعر السهم.
- يساعد على التحليلات والمقارنات وفهم وتفسير النتائج لاتخاذ القرارات الملائمة.

▪ علاقة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بالأداء المالي:

هناك الكثير من الدراسات التي تؤيد وجود علاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأداء المالي منها: دراسة (Munir & Gul, 2010) والتي تشير إلى وجود علاقة سالبة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وأداء الشركة، ودراسة (Lin et al., 2010) والتي تؤيد وجود تأثير سلبي للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أداء الشركة، وتشير دراسة (Bona - Sánchez et al., 2017) إلى وجود تأثير سلبي للأبعاد المالية والتشغيلية والاستثمارية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على قيمة المنشأة، ووجدت دراسة (Azim, 2018) أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وإدارة المالك والملكية العائلية لها تأثير عكسي على أداء الشركة. وخلصت دراسة (Marchini et al., 2018b) إلى احتمال استخدام الإيرادات من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في إدارة الأرباح بنسبة أكبر مقارنة بأنواع المعاملات الأخرى، وتؤكد دراسة (Mahtani, 2019) على أن المبيعات التي تتم

للأطراف ذات العلاقة تؤثر بشكل إيجابي على الأرباح، ووجدت دراسة (Wang *et al.*, 2019) علاقة سالبة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وأداء الشركة، أظهرت دراسة (Wang *et al.*, 2020) وجود علاقة موجبة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وكفاءة أداء شركات العينة. تؤكد نتائج دراسة (Zimon *et al.*, 2021) أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تضر بقيمة الشركة. كما أظهرت نتائج دراسة (Antwi & Kong, 2019) أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لها تأثير معنوي سالب على أداء البنوك.

في حين أن هناك الكثير من الدراسات التي تنفي وجود علاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأداء المالي منها: دراسة (Pozzoli & Venuti, 2014) والتي خلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة وتحسن الأداء المالي للشركات، تشير نتائج دراسة (Diab *et al.*, 2019) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين المعاملات الأطراف ذات العلاقة على قيمة الشركة. لم تجد دراسة (Abdullatif *et al.*, 2019) وجود علاقة معنوية بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وربحية الشركة، وخلصت أيضاً دراسة (شرف، 2020) إلى عدم وجود تأثير معنوي للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم.

القسم الرابع:

الدراسة الاختبارية وتحليل وتفسير النتائج

تهدف الدراسة الاختبارية إلى اختبار فرضية الدراسة إحصائياً والتي تؤدي إلى الوصول لتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة وهو التعرف على (العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأداء المالي للشركات في البيئة المصرية)، ولتحقيق هذا الغرض سوف يتم تناول الجوانب التالية:

أولاً: تصميم الدراسة الاختبارية:

1- فرضية الدراسة: توجد علاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

والأداء المالي للشركات.

2- قياس المتغيرات: يوضح الجدول التالي ملخصاً لمتغيرات الدراسة والتعريف

الإجرائي الخاص بها:

اسم المتغير	رمز المتغير	التعريف الاجرائي للمتغير	نوع المتغير
المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة	RPT	ويتم قياسية من خلال: متغير وهمي يأخذ (1) إذا كانت قيمة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تزيد عن 1% من إجمالي أصول الشركة، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك. (٤)	مستقل

(٤) استخدمت الدراسات السابقة العديد من المقاييس للتعبير عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة حيث قامت إحدى الدراسات (Hasnan et al., 2016) باستخدام كل من عدد وقيمة هذه المعاملات وقامت دراسات اخرى مثل (Marchini et al., 2018a) باستخدام اللوغاريتم الطبيعي

(أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي). د.وليد محمد/ د.أشرف عفيفي

الأداء المالي	ROA	يتم قياسه من خلال: معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضرائب مضافاً إليه مصروف الفوائد / متوسط إجمالي الأصول خلال الفترة. (٩)	تابع
حجم الشركة	SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة.	ضابط
الرافعة المالية	LEV	إجمالي الديون/إجمالي الأصول في نهاية الفترة.	ضابط
التدفقات النقدية التشغيلية	CFO	التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الأصول في نهاية السنة.	ضابط
معدل نمو المبيعات	SLGRW	المبيعات في نهاية السنة الحالية - المبيعات في نهاية السنة السابقة / المبيعات في نهاية السنة السابقة	ضابط

جدول رقم (1) التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

3- نموذج الدراسة:

تعتمد الدراسة في اختبار فروض الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد

وسوف يتم استخدام النموذج التالي:

$$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 RPT_{i,t} + \beta_2 LEV_{i,t} + \beta_3 SIZE_{i,t} + \beta_4 CFO_{i,t} + \beta_5 SLGRW_{i,t} + \epsilon_{i,t}$$

لقيمة هذه المعاملات أما دراسة (Wang and Yuan.2012) فقد استخدمت نوعاً محدداً من هذه المعاملات مثل قيمة المبيعات لأطراف ذات علاقة أو القروض للأطراف ذات العلاقة وقد فضل الباحث استخدام المتغير الوهمي كما هو مشار أعلاه حيث أن هذا سوف يسمح بالتغلب على العديد من مشكلات القياس التي تحدث عند استخدام قيمة هذه المعاملات .

(٩) نظراً لأن إجمالي الأصول (مقام النسبة) ممول من رأس المال المملوك والمقترض معاً، بينما صافي الربح بعد الضرائب يمثل عائد المساهمين (رأس المال المملوك)، ولا يشمل أي عائد للدائنين (رأس المال المقترض) لأن مصروف الفوائد تم استبعاده من الإيرادات قبل التوصل إلى رقم صافي الربح، لذا تم رد مصروف الفائدة إلى صافي الربح ليمثل البسط بعد هذا التعديل العائد الكلي على إجمال الأصول، دون تفرقة بين مصادر التمويل، وحتى يتحقق تجانس بين مقام النسبة والبسط (أبو العز، 2013).

أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي. د.وليد محمد/ د.أشرف عفيفي

$ROA_{i,t}$	عوائد الأسهم للشركة / في السنة t
$RPT_{i,t}$	المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للشركة / في السنة t
$LEV_{i,t}$	الرافعة المالية للشركة / في السنة t
$SIZE_{it}$	حجم الشركة للشركة / في السنة t
$SLGRW_{it}$	التدفقات النقدية التشغيلية للشركة / في السنة t
$SLGRW_{i,t}$	معدل نمو المبيعات للشركة / في السنة t
β_0	ثابت الانحدار
B_1	معامل الانحدار المتغير المستقل
$B_2 - \beta_5$	معاملات الانحدار للمتغيرات الضابطة
ε_{it}	الخطأ العشوائي

4- مجتمع وعينة وفترة الدراسة:

يتمثل مجتمع البحث في الشركات المساهمة المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 2014 و حتى 2018 ولإتمام الدراسة الاختبارية تم الاعتماد على عينة من تلك الشركات يبلغ حجمها (87) شركة موزعة على أربعة عشر قطاعاً، ولتحقيق نوع من التجانس بين شركات العينة، تم استبعاد البنوك وشركات الخدمات المالية بخلاف البنوك، مثل شركات التأمين وذلك لإختلاف أنشطتها وتقاريرها عن نظيرتها في الشركات غير المالية بمعنى الإفتقار إلى القابلية للمقارنة، وكذا تم استبعاد الشركات التي لا يتوفر فيها البيانات المطلوبة لقياس متغيرات الدراسة.

5- مصادر الحصول على بيانات الدراسة:

- للحصول على بيانات الدراسة تم الاعتماد على ثلاث مصادر رئيسية للحصول على كافة البيانات الخاصة بشركات عينة البحث وهي:
- (1) موقع مباشر مصر حيث يحتوي على التقارير المالية الدورية للشركات المقيدة في البورصة.
 - (2) المواقع الرسمية الإلكترونية لشركات العينة.
 - (3) شركة مصر لنشر المعلومات، ويوضح الجدول التالي العينة النهائية للشركات المساهمة المتضمنة في الدراسة مصنفة على أساس قطاعي من قبل البورصة المصرية.

م	القطاع	عدد المشاهدات	السنوات وعدد الشركات				
			2014	2015	2016	2017	2018
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
1	قطاع الأغذية والمشروبات	85	17	17	17	17	17
2	قطاع التشييد والبناء	75	15	15	15	15	15
3	قطاع العقارات	70	14	14	14	14	14
4	قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	40	8	8	8	8	8
5	قطاع السياحة والترفيهية	20	4	4	4	4	4
6	قطاع الموارد الأساسية	15	3	3	3	3	3
7	قطاع الرعاية الصحية والأدوية	45	9	9	9	9	9
8	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية	25	5	5	5	5	5
9	قطاع الكيماويات	20	4	4	4	4	4
10	قطاع الموزعون وتجارة التجزئة	20	4	4	4	4	4
11	قطاع التكنولوجيا	5	1	1	1	1	1
12	قطاع الغاز والبتروك	5	1	1	1	1	1
13	قطاع المرافق	5	1	1	1	1	1
14	قطاع الإتصالات	5	1	1	1	1	1

(أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي). د. وليد محمد/ د. أشرف عفيفي

87	87	87	87	87	435	الإجمالي
220	222	222	221	214		عدد الشركات المقيدة بالبورصة (**)
49	47	46	43	38		عدد الشركات المالية المقيدة (**)
171	175	176	178	176		عدد الشركات غير المالية المقيدة
%50.9	%49.7	%49.3	% 48.9	%49.3		نسبة العينة إلى إجمالي الشركات غير المالية المقيدة

جدول رقم (2) التصنيف القطاعي لشركات العينة

ثانياً: اختبار الفروض وتحليل النتائج:

تم بإجراء الدراسة الاختبارية طبقاً للخطوات التالية:

- تقدير قيم متغيرات النماذج باستخدام التعريفات الإجرائية السابق توضيحها لكل متغير

- معالجة مشاكل القياس الخاصة بعينة الدراسة:

1- الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

2- الأزواج الخطي.

3- ثبات التباينات.

- دراسة علاقة الإنحدار وفقاً لنماذج الانحدار الخاص بالدراسة:

وسوف يتم تناول النقاط التالية:

- الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة.
- اختبارات التحقق من مشاكل القياس.
- نتائج تحليل نموذج الإنحدار المستخدم في اختبار فروض الدراسة.
- مناقشة نتائج اختبار فروض الدراسة.

(*) المصدر: موقع البورصة المصرية.

(**) يقصد بالشركات المالية المقيدة بالبورصة: الشركات التي تنتمي لقطاع البنوك، والشركات التي تنتمي لقطاع الخدمات المالية بخلاف البنوك.

■ الإحصاءات الوصفية:

(1) الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (الأداء المالي):

○ بالنسبة للسنوات

الانحراف المعياري	المتوسط	عدد المشاهدات	السنة
0.084367	0.09469	87	2014
0.086010	0.10398	87	2015
0.092891	0.10673	87	2016
0.07534	0.09350	87	2017
0.090134	0.09862	87	2018
0.085926	0.09950	435	الإجمالي

جدول (3) المؤشرات الخاصة بالأداء المالي بالنسبة لسنوات الدراسة

○ بالنسبة للقطاعات

الانحراف المعياري	المتوسط	عدد المشاهدات	القطاع
0.077064	0.09054	85	قطاع الاغذية والمشروبات
0.094988	0.09881	75	قطاع التشييد والبناء
0.067366	0.09845	70	قطاع العقارات
0.075184	0.12724	40	قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات
0.055081	0.05645	20	قطاع السياحة والترفيه
0.061917	0.04694	15	قطاع الموارد الاساسية
0.080804	0.11929	45	قطاع الرعاية الصحية
0.044095	0.05372	25	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية
0.131477	0.16734	20	قطاع الكيماويات
0.102683	0.12158	20	قطاع الموزعز وتجارة التجزئة
0.020631	0.08393	5	قطاع التكنولوجيا
0.084413	0.26204	5	قطاع الغاز والبتروول
0.032358	0.02873	5	قطاع المرافق

أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي. د.وليد محمد/ د.أشرف عفيفي

0.00026	0.00009	5	قطاع الاتصالات
0.085926	0.09950	435	الإجمالي

جدول رقم (4) المؤشرات الخاصة بالأداء المالي بالنسبة لقطاعات الدراسة

(2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

الانحراف المعياري	المتوسط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	عدد المشاهدات	المتغيرات
0.085926	0.09950	0.490	0.000	435	الأداء المالي
0.493863	0.58161	1.000	0.000	435	المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
0.660199	5.75771	7.618	4.522	435	حجم الشركة
0.084303	0.04402	0.890	0.000	435	الرافعة المالية
0.090776	0.09568	0.530	0.000	435	التدفقات النقدية التشغيلية
0.84029	0.05345	0.760	0.000	435	معدل نمو المبيعات

جدول (5) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

توضح الجداول من (3 إلى 5) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المتضمنة في نماذج الدراسة، وذلك بهدف إظهار الخصائص المميزة لتلك المتغيرات على مستوى شركات العينة وبإلقاء النظر على تلك الإحصاءات يمكن استخلاص ما يلي:

❖ الأداء المالي على مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة يتراوح بين (0

، 49 %) بمتوسط 9.95% وانحراف معياري 0.085926

❖ أن سنة 2016 هي الأعلى بين سنوات الدراسة من حيث متوسط الأداء

المالي وبلغت 10.67 % وانحراف معياري 0.092891 في حين أن سنة

2017 هي الأقل بين سنوات الدراسة من حيث متوسط الأداء المالي وبلغت

9.35% وانحراف معياري 0.07534.

(أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي). د. وليد محمد/ د. أشرف عفيفي

- ❖ أن أقل القطاعات من حيث متوسط الأداء المالي هو قطاع الاتصالات بمتوسط 0.09% وانحراف معياري 0.00026 بينما كان أكبر القطاعات هو قطاع الغاز والبتروك بمتوسط 26.20% وانحراف معياري 0.084413
- ❖ نلاحظ وجود تفاوت ملحوظ في معظم قيم متغيرات الدراسة وهذا يُعد مؤشراً قوياً لدراستها واستخلاص النتائج المرتبطة بها.

▪ اختبارات التحقق من مشاكل القياس:

تم دراسة مشاكل القياس التي يمكن أن يتعرض لها نماذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك حتى لا تتهدد صحة نتائج اختبارات فروض الدراسة ومن أهم تلك المشاكل ما يلي (##):

أ - الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation):

تنشأ هذه المشكلة نتيجة لوجود علاقة ارتباط بين أخطاء نموذج الانحدار، حيث أنه من ضمن الافتراضات الهامة لنموذج الانحدار المتعدد استقلال الأخطاء عن بعضها البعض فوجود خطأ في مشاهدة معينة يجب ألا يؤثر على الأخطاء في المشاهدات الأخرى وقد تم استخدام اختبار Durbin-Watson للكشف عن مدى وجود هذه المشكلة من عدمه وتوصل إلى معامل يعادل (1.131)، وبالكشف عنه وجد أنه لا يوجد ارتباط ذاتي في ظل هذا المعامل.

(##) عناني، محمد عبد السميع، "التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام SPSS"، الطبعة الثانية، بدون ناشر، 2011.

ب- الأزواج الخطي: (Multi-collinearity):

تنشأ هذه المشكلة إذا كانت هناك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة المكونة لنماذج الانحدار وبعضها البعض وقد تم التحقق من مدى وقوع النماذج المقدر في مشكلة الأزواج الخطي من خلال قياس معامل التضخم "VIF" Variance Inflation Factor فوجد أن كل قيم معامل التضخم "VIF" لمتغيرات نموذج الانحدار المقدر لم تتجاوز الـ 10 حيث بلغت أقصى قيمة لمعامل التضخم (1.17)، وهو ما يعني عدم وقوع النموذج المقدر في هذه المشكلة من مشاكل القياس.

ج- عدم ثبات التباينات (Heteroscedasticity):

تنشأ هذه المشكلة إذا ما كانت تباينات الأخطاء (البواقي) الخاصة بقيم المتغير التابع في نماذج الانحدار المقدر غير ثابتة وتتغير بتغير قيم المتغيرات المستقلة وقد تم التحقق من عدم وجود مشكلة في ثبات التباينات، وذلك باستخدام معامل ارتباط سبيرمان بين القيم المطلقة لبواقي نموذج الانحدار والقيم المتوقعة للمتغير التابع من نموذج الانحدار، وقد وجد أنها غير دالة إحصائياً.

■ نتائج تحليل نماذج الانحدار المستخدمة في اختبار فروض**الدراسة:**

تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها بالاعتماد على برنامج الحقيبة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS Ver.16) بهدف دراسة العلاقة بين المتغير التابع وكل المتغيرات المستقلة،

(أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي). د.وليد محمد/ د.أشرف عفيفي

وفيما يلي عرض نتائج التحليل الإحصائي للنموذج الدراسة:

يعرض الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار التي تم التوصل إليها

باستخدام طريقة الانحدار المتعدد بطريقة الإدخال Enter :

المتغيرات	معاملات الانحدار β	الخطأ المعياري St. Error	قيمة t	الدلالة Sig.	معامل التضخم VIF
المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة	0.006	0.007	0.0803	0.423	1.01
حجم الشركة	0.003-	0.006	0.592-	0.554	1.08
الرافعة المالية	0.0142-	0.046	3.071-	0.002	1.17
التدفقات النقدية التشغيلية	0.414	0.042	9.921	0.000	1.11
معدل نمو المبيعات	0.064	0.046	1.398	0.163	1.16
معامل التحديد (R^2)	0.248 = R^2 المعدلة = 0.239				
قيمة F المحسوبة	28.273 = F دلالة = 0.000				
ن (حجم العينة)	435 = ن (قيمة اختبار - Durbin Watson) = 1.131				

جدول (6) نتائج تحليل الانحدار للنموذج باستخدام طريقة الإدخال

مناقشة نتائج اختبار فروض الدراسة:

يمكن مناقشة نتائج نموذج الانحدار المستخدم في الدراسة كما يلي:

أظهرت نتائج تشغيل نموذج الانحدار والخاص باختبار العلاقة بين

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأداء المالي للشركة قدرة المتغيرات

(أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي). د.وليد محمد/ د.أشرف عفيفي

المستقلة للنموذج على تفسير (24.8%) من التغيرات في المتغير التابع هذا بالإضافة إلى معنوية نموذج الإنحدار ككل بدرجة عالية باستخدام اختبار (F-test) وذلك عند مستوي معنوية 5%.

كما اشارت النتائج الي معنوية معاملات كلا من المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وكذا حجم الشركة عند مستوي معنوية 5%، وكانت قيمة معامل الإنحدار الخاص لكلا المتغيران موجبة وهذا يعني وجود علاقة موجبة معنوية بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأداء المالي للشركة.

وفي ضوء ماسبق يتضح إمكانية قبول الفرض الذي يقضي بأنه "توجد علاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والأداء المالي للشركة" وذلك نظراً لوجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية (عند مستوي معنوية 5%).

القسم الخامس:

خلاصة الدراسة ومجالات البحث المقترحة

■ الخلاصة والنتائج:

تهدف الدراسة الحالية بشقيها النظري والاختباري إلى دراسة العلاقة المباشرة بين المعاملات ذوي الأطراف ووالأداء المالي للشركات المساهمة المصرية، وتحقيقاً لهذا الهدف فقد تم تقسيم الشق النظري للدراسة إلى ثلاثة أقسام وهي: القسم الأول: أشتمل على الدراسات السابقة واشتقاق فرضية الدراسة. والقسم الثاني: أشتمل على الإطار النظري للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من حيث المفهوم والأهمية وكيفية الإفصاح عنها. بينما أشتمل القسم الثالث: الإطار النظري للأداء المالي.

واخيراً تناول الباحثان في القسم الرابع: الشق الاختباري للدراسة وقد تم تقسيمه إلى جزئين حيث تم تناول تصميم الدراسة الإختبارية في الجزء الأول وتشتمل على الجوانب الآتية (قياس المتغيرات، نماذج الدراسة، مجتمع وعينة وفترة الدراسة، مصادر الحصول على البيانات). وفي الجزء الثاني تم اجراء الاختبارات الإحصائية لفرضية الدراسة وتحليل النتائج وذلك من خلال الجوانب الآتية (الاحصاءات الوصفية لعينة الدراسة، اختبارات التحقق من مشاكل القياس، نتائج تحليل نموذج الانحدار المستخدم، مناقشة النتائج اختبار) وقد خلص الباحث إلي قبول فرضية الدراسة.

■ مجالات البحث المستقبلية:

- 1- دراسة العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وقيمة المنشأة.
- 2- دراسة العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وجودة الأرباح.
- 3- دراسة العلاقة بين الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وجودة الأرباح.

مراجع البحث

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أبو العز، محمد السعيد، "مناهج وطرق البحث في المحاسبة والعلوم الاجتماعية"، بدون ناشر، 2011.
- أبو العز، محمد السعيد، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار والائتمان"، بدون ناشر، 2013.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) "معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام" معيار رقم (20) الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، مترجم، مجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الجزء الثاني، يونية 2008.
- الحوشي، محمد محمود، "أثر دورة حياة الشركة على العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وجودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصري"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثالث، العدد الثالث، سبتمبر 2019، ص. ص 143 . 206.
- الخطيب، محمد محمود، "الاداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات"، دار الحامد، عمان، الأردن، 2009.
- الصيرفي، أسماء أحمد، "أثر مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة

بالبورصة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد العشرون، العدد الثاني، يوليو 2016، ص. ص 125 . 167.

- حسن، مصعب حسين محمد، "الافصاح المحاسبي عن معاملات الاطراف ذات العلاقة في تقليل مخاطر الاستثمار"، **مجلة كلية التجارة العلمية**، كلية التجارة، جامعة النيلين، العدد السادس، يونيو 2018، ص. ص 159 . 179.

- حميدات، جمعة فلاح، "منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية **IFRS Expert**"، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2019.

- الهيئة العامة للرقابة المالية، "الدليل المصري لحوكمة الشركات"، الاصدار الثالث، يوليو 2016.

- رميلي، سناء محمد رزق، "أثر أهمية ومستوى الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، المجلد السابع، العدد الأول، الربيع 2018، ص. ص 1 . 34.

- شرف، إبراهيم احمد ابراهيم، "أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**،

(أثر المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على الأداء المالي). د.وليد محمد/ د.أشرف عفيفي

قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع، العدد الأول، يناير 2020، ص. ص 55 . 102.

- عبد، بلال مصطفى، "برنامج مقترح لتدقيق العمليات المصرفية مع الأطراف ذات العلاقة"، **مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية**، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، مارس 2017، ص. ص 26 . 31.

- عبد، بلال مصطفى؛ هادي، سالم عواد، "متطلبات الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة وفق معايير المحاسبة الدولية: إنموذج قاعدة محاسبية مقترحة"، **مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المؤتمر الطلابي الوطني الأول بعنوان "بالبحث العلمي نتطلع الى مستقبل أفضل للعراق"**، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2016، ص. ص 1 . 18.

_____، "انموذج برنامج مقترح لتدقيق العمليات المتبادلة مع الأطراف ذات العلاقة وفقا للمعايير الدولية"، **مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، عدد خاص بالمؤتمر الطلابي الأول (2016)**، ديسمبر 2020، ص. ص 1 . 22.

- عبد المنعم، ريم محمد محمود، " أثر الرفع المالي على الأداء المالي وعوائد الأسهم دراسة اختبارية على البنوك المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية "، **مجلة الفكر المحاسبي**، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة،

جامعة عين شمس، المجلد (24)، العدد (3)، أكتوبر 2020، ص. ص 879
928 .

- عبد المحسن، توفيق محمد، "تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد"، دار
النهضة العربية، الزقازيق، 1999.

- عثمان، محمد أحمد عبد العزيز، "دراسة واختبار تأثير هيكل الملكية العائلية
على العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة
وتوزيعات الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الإسكندرية
للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة
الإسكندرية، المجلد الخامس، العدد الثاني، مايو 2021، ص. ص 460 .
525.

- عفيفي، أشرف السعيد أحمد السيد، " أثر استخدام نظام التكلفة على أساس
النشاط وبطاقة الأداء المتوازن على القيمة الاقتصادية المضافة - دراسة
امبريقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2017.

- على، محمود أحمد أحمد، "العلاقة بين مستوى الإفصاح عن المعاملات مع
الأطراف ذوي العلاقة وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات
المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة،
كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يوليو
2015، ص. ص 3 . 75.

- عناني، محمد عبد السميع، "التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام SPSS"، الطبعة الثانية، بدون ناشر، 2011.
- على، محمد بكر إمبابي، "قياس تأثير الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 2016.
- عويس، شادي أحمد زكي، "أثر مراجعة معاملات الأطراف ذوي العلاقة على جودة تقرير المراجع عن القوائم المالية في ضوء معايير المراجعة"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الثاني، الجزء الثاني، يوليو 2021، ص. ص 1011-1045.
- قرار الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (732)، "معايير المحاسبة المصرية الصادرة كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد"، معيار رقم (15) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة"، المجلد الأول، يونية 2020.
- قرار وزير الاستثمار رقم (166)، "المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى"، معيار رقم (550) "الأطراف ذوي العلاقة"، المجلد الأول، يونية 2008.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abdullatif, M., Alhadab, M., & Mansour, I. (2019). "Determinants of Related Party Transactions in Jordan: Financial and Governance Factors", **Australasian Accounting, Business and Finance Journal**, Vol. 13, No. 1, pp. 44-75.
- (AICPA) (2001). "**Accounting and Auditing for Related Parties and Related Party Transactions: A Toolkit for Accountants and Auditors**", American Institute of Certified Public Accountants (AICPA).
- Antwi, F., & Kong, Y. (2019). "Related Party Transactions and Performance of Banks in Ghana", **Journal of Business Management and Economics**, Vol. 7, No. 92, pp. 20-26.
- Ariff, A. M., & Hashim, H. A. (2014). "Accounting Irregularities in Related Party Transactions", **International Journal of Trade, Economics and Finance**, Vol. 5, No. 2, April, P.P. 180-183.
- Azim, F. (2018). " Corporate Governance, Related Party Transactions and Firm Performance Among Family Owned Firms in Pakistan", Thesis (PhD), **Faculty of Business and Accountancy**, University of Malaya, Malaysia.
- Basalighe, A., & Khansalar, E. (2016). "A Review of the Relationship between Corporate Financial Performance and the Level of Related Party Transactions among Listed Companies on Tehran Stock Exchange", **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 8, No. 7, P.P. 330-343.

- [Bona-Sánchez, C.](#), [Fernández-Senra, C. L.](#), & Pérez-Alemán, [J.](#) (2017). "Related-Party Transactions, Dominant Owners and Firm Value", **Business Research Quarterly**, Vol. 20, No. 1, pp. 4-17.
- [Chen, Y.](#), [Chen, C. H.](#), & Chen, [W.](#) (2009). "The Impact of Related Party Transactions on the Operational Performance of Listed Companies in China", **Journal of Economic Policy Reform**, Vol. 12, No. 4, pp. 285-297.
- [Diab, A. A.](#), [Aboud, A.](#), & Hamdy, [A.](#) (2019). "The Impact of Related Party Transactions on Firm Value Evidence from a Developing Country", **Journal of Financial Reporting and Accounting**, Vol. 17, No. 3, pp. 571-588.
- El Madbouly, D. M. K. (2020). "The Determinants of the Related Party Transactions' occurrence: an Empirical Study on Firms Listed in the Egyptian Stock Exchange", **Alexandria Journal of Accounting Research**, Faculty of Commerce, Alexandria University, Vol. 4, No. 2, May, pp. 223-236.
- Financial Accounting Standards Board (FASB), **Statement of Financial Accounting Standards No. 57, Related Party Disclosures**, 2008.
- Firmansyah, A., Pamungkas, P. A., & Zainuddin, F. A. (2021). "Does Corporate Governance Increase Related Party Transaction Disclosure in Indonesia?", **Economic and Accounting Journal**, Vol. 4, No. 1, Jan, P.P. 1-12.
- Flood, J. M. (2017). ASC 850 Related Party Disclosure. Wiley GAAP 2017: Interpretation and Application of

- Generally Accepted Accounting Principles, John Wiley & Sons.
- Gordon, E. A., Henry, E., & Palia, D. (2004). "Related Party Transactions: Associations with Corporate Governance and Firm Value", **Working Paper**, Rutgers University.
 - Gordon, E. A., & Henry, E. (2005). "Related Party Transactions and Earnings Management", **Working Paper**, Rutgers University, Available at <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.612234>
 - [Habib, A.](#), [Huang, H. J.](#), & [Jia, J.](#) (2021). "Related Party Transactions and the Cost of Debt: Evidence from China", **China Accounting and Finance Review**, Vol. 22, No. 4, pp. 132-167.
 - Hasnan, S., M. S. Daie, S. M., & Hussain, A. R. M. (2016). "Related Party Transactions and Earnings Quality: Does Corporate Governance Matter?", **International Journal of Economics and Management**, Vol. 10, No. 2, pp. 189-219.
 - Hendratama, T. D., & Barokah, Z. (2020). "Related Party Transactions and Firm Value: The Moderating Role of Corporate Social Responsibility Reporting", **China Journal of Accounting Research**, Vol. 13, No. 2, pp. 223-236.
 - Hope, O. K., Lu, H., & Saiy, S. (2019). "Director Compensation and Related Party Transactions", **Review of Accounting Studies**, Vol. 24, pp. 1392–1426. Available at: <https://ssrn.com/abstract=3365989>

-
- International Accounting Standards Board (IASB). (2013). International Accounting Standard 24 - Related Party Disclosures. London, United Kingdom: IASB.
 - Jeon, K. (2019). "The Characteristics of Board of Directors and Related Party Transactions", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Vol. 23, No. 3, pp. 1-11.
 - Kaplan, R. S., & Norton, D. P. (1992), "The Balanced Scorecard Measures the Drive Performance", **Harvard Business Review**, (January- February), PP. 71- 79.
 - Kohlbeck, M. J., & Mayhew, B. W. (2004). "Agency Costs, Contracting, and Related Party Transactions", (December 31, 2004). Available at: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.592582>
 - [Liew, C. Y.](#) (2013). "Family Firms, Expropriation and Firm Value: Evidence from Malaysia", Thesis (PhD), **Faculty of Business and Accountancy**, University of Malaya, Malaysia.
 - [Liew, C. Y.](#), [Alfan, E.](#), & [Devi, S. S.](#) (2015). "Family Firms, Expropriation and Firm Value Evidence from Related Party Transactions in Malaysia", **The Journal of Developing Areas**, Vol. 49, No. 5, pp. 139-152.
 - [Liew, C. Y.](#), & [Devi, S.S.](#) (2017). "Family Firms, Banks and Firm Value: Evidence from Malaysia", **Journal of Family Business Management**, Vol. 11, No. 1, pp. 51-85.
 - Limanto, G. K., & Herusetya, A. (2017). "The Association Between Related Party Transactions and Real Earnings Management: Internal Governance Mechanism as Moderating Variables", **The 17th Annual Conference of**

the Asian Academic Accounting Association, Vol. 34.
Available at:

<http://dx.doi.org/10.1051/shsconf/20173404008>

- Lin, W.Y., Liu, Y.A. and Keng, I. (2010), "Related Party Transactions, Firm Performance and Control Mechanisms: Evidence from Taiwan", **International Research Journal of Finance and Economics**, Vol. 35 No. 1, pp. 82-98.
- Mahtani, U. S. (2018). "Analysis of Related Party Transactions in India: A Group and Non-group Company Perspective", **Corporate Ownership & Control**, Vol. 15, No. 2, pp. 174-187.
- Mahtani, U. S. (2019). "Related Party Transactions in India and Their Impact on Reported Earnings", **Journal of Developing Areas**, Vol. 53, No. 1, pp. 165-178.
- Maigoshi, Z. S., Abdul Latif, R., & Kamardin, H. (2016). "Earnings Management: A Case of Related Party Transactions", **International Journal of Economics and Financial Issues**, Vol. 6, No. 57, pp. 51-55.
- Marchini, P. L., Mazza, T, and Medioli, A. (2018a). "Related Party Transactions, Corporate Governance and Earnings Management", **Corporate Governance: The International Journal of Business in Society**, Vol. 18, No. 6, pp. 1124-1146.
- Marchini, P. L., Mazza, T, and Medioli, A. (2018b). "The Impact of Related Party Transactions on Earnings Management: Some Insights from The Italian Context",

Journal of Management and Governance, Vol. 22, No. 4, pp. 981-1014.

- Munir, S., & Gul, R. J. (2010). "Related Party Transactions, Family Firms and Firm Performance: Some Malaysian Evidence", **Finance and Corporate Governance Conference**, (April 13). Available at <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1705846>
- Munir, S., Saleh, N. M., Jaffar, R., & Yatim, P. (2013). "Family Ownership, Related-Party Transaction and Earnings Quality", **Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance**, Vol. 9, No. 1, pp. 129-153.
- Pozzoli, M., & Venuti, M. (2014). "Related Party Transactions and Financial Performance: Is There a Correlation? Empirical Evidence from Italian Listed Companies", **Open Journal of Accounting**, Vol. 3, No. 1, pp. 28-37.
- Souza, J. A. S., Bortolon, P. M., & Leal, R. P. C. (2020). "Related Party Transactions, Disclosure and Ownership Structure in Brazil", **Corporate Ownership & Control**, Vol. 17, No. 3, pp. 134-145.
- Suffian, M. T. M., Sanusi, Z. M., Ghafar, M. S. A., & Abd Wahab, E. A. (2018). "Managing Related Party Transactions on Earnings Quality", **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, Vol. 8, No. 1, pp. 484-496.
- Tambunan, M. E., Siregar, H., Manurung, A. H., & Priyarsono, D. S. (2017). "Related Party Transactions and

Firm Value in the Business Groups in the Indonesia Stock Exchange", **Journal of Applied Finance & Banking**, Vol. 7, No. 3, pp. 1-20.

- Utama, S., Utama, C. A., & Yuniasih, R. (2010). "Related Party Transaction-Efficient or Abusive: Indonesia Evidence", **Asia Pacific Journal of Accounting and Finance**, Vol. 1, No. 1, pp. 77-102.
- Wang, H. Da., Cho, C. C., & Lin, C. J. (2019). "Related Party transactions, Business Relatedness, and Firm Performance", **Journal of Business Research**, Vol. 101, pp. 411-425. Available at:

<https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2019.01.066>

- Wang, W. K., Lu, W. M., Kweh, Q. L., & Siao. W. Y. (2020). "Related-Party Transactions and Corporate Performance Following the Adoption of International Financial Reporting Standards in Taiwan". **Managerial and Decision Economics**, Vol. 41, No. 3, pp. 371-379. Available at: <https://doi.org/10.1002/mde.3106>
- Zimon, G., Appolloni, A., Tarighi, H., Shahmohammadi, S., & Daneshpou, E. (2021). "Earnings Management, Related Party Transactions and Corporate Performance: The Moderating Role of Internal Control", **Risks**, Vol. 9, No. 146, Available at: <https://doi.org/10.3390/risks9080146>